**مراجعة تقييمية لقروض تمويل سياسات التنمية لعام 2021**

**مواجهة الأزمات وتعزيز التعافي**

# موجز وافٍ

1. **هذا التقرير هو خامس مراجعة تقييمية لقروض تمويل سياسات التنمية.** وتُعد هذه القروض إحدى أدوات التمويل المتكاملة الثلاثة للبنك الدولي، وهي عبارة عن تمويل للميزانية غير مخصص لبرامج محددة يساند إصلاح السياسات والإصلاحات المؤسسية بهدف مساعدة البلدان المتعاملة مع البنك على تحقيق النمو المستدام والحد من الفقر. وقد قام البنك دورياً بمراجعة اتجاهات قروض تمويل سياسات التنمية وأدائها بغية تعزيز ملاءمتها كأداة تمويل للبلدان المتعاملة معه. وتمثل هذه المراجعة التقيميية النقاط والرسائل الرئيسية بشأن اتجاهات قروض تمويل سياسات التنمية وأدائها ودورها في مساندة أولويات التنمية. ويركز هذا التحليل على قروض تمويل سياسات التنمية التي ارتبط البنك بتقديمها خلال الفترة بين يوليو/تموز 2015 ويونيو/حزيران 2021 ("فترة المراجعة التقيميية").
2. **وكانت فترة المراجعة فترة مضطربة بالنسبة لكثير من البلدان النامية،** فقد بدأت هذه السنوات مع تداعيات انخفاض أسعار السلع الأولية وانتهت بجائحة فيروس كورونا المستجد (كوفيد-19). وخلال هذه الفترة، تزايدت المخاوف والشواغل ومستوى الوعي بضرورة معالجة الآثار الضارة لتغير المناخ، وأشكال التفاوت الاجتماعية وعدم المساواة بين الجنسين، والكوارث الطبيعية المتكررة وغيرها من الصدمات، وعدم كفاية فرص العمل الجيدة، واستمرار المخاطر المتعلقة بالديون، لا سيما في البلدان منخفضة الدخل. وتُوجت هذه الفترة بتفشي جائحة كورونا، التي تسببت تداعياتها في تبديد مكاسب التنمية على نحو واسع النطاق ومستمر، وانطوت على مخاطر كبيرة على هدفي مجموعة البنك الدولي. وفي هذا السياق، قامت قروض تمويل سياسات التنمية بدور رئيسي في تعزيز أسس التنمية في الأمد الطويل، والاستجابة للأزمات، والتأهب، وذلك بالتكامل مع أدوات البنك الدولي الأخرى، والعمل مع مؤسسة التمويل الدولية والوكالة الدولية لضمان الاستثمار، بالإضافة إلى شركاء التنمية الآخرين، لدعم الجهود التي تبذلها البلدان في معالجة هذه القضايا.
3. **كما تُجري هذه المراجعة التقيميية في سياق الالتزامات العامة الأساسية التي تعهدت بها مجموعة البنك خلال فترة المراجعة.** ترجمت حزمة رأس مال التي قدمها البنك الدولي للإنشاء والتعمير، وعمليتا التجديد الثامنة عشرة والتاسعة عشرة لموارد المؤسسة الدولية للتنمية الأهداف الواردة في وثيقة "التطلع إلى المستقبل" لعام 2016 إلى واقع ملموس.[[1]](#footnote-1) وأظهرت الحاجة إلى تعبئة الموارد من أجل التنمية، إلى جانب تزايد المخاطر المتعلقة بالديون في البلدان المتعاملة مع مجموعة البنك الدولي، أهمية تعبئة الموارد المحلية، والحفاظ على الاستدامة المالية وإبقاء الدين في حدود يمكن تحملها، مع الإقرار بدور القطاع الخاص المحوري في دعم النمو الاقتصادي وتوفير الوظائف، كما يتضح في أجندات تعبئة رؤوس أموال القطاع الخاص والوظائف والتحول الاقتصادي. وتعني خدمة جميع البلدان المتعاملة مع البنك الدولي زيادة المساندة المقدمة إلى الشريحة الدنيا من البلدان المؤهلة للاقتراض من البنك الدولي للإنشاء والتعمير (لا سيما تلك التي تخرجت مؤخرا من أهلية الاقتراض من المؤسسة الدولية للتنمية)، مع الاستمرار في الوقت نفسه في التعامل مع البلدان المتعاملة من مختلف فئات الدخل. وأشارت وثيقة "التطلع إلى المستقبل" إلى أن مجموعة البنك الدولي "ستضطلع بدور موسع في معالجة المنافع العامة العالمية، بما في ذلك العمل على (...) تغير المناخ، وتفشي الأمراض على نطاق واسع" وتبنت إدارة الأزمات والمساواة بين الجنسين كأولويات رئيسية. ويلقي هذا التقرير نظرة إلى الوراء لتحليل كيف استُخدمت أداوت تمويل سياسات التنمية في تنفيذ هذه الأولويات المهمة. واستشرافا للمستقبل، تلقي المراجعة الضوء على كيفية تحسين هذه الأداة لدعم نهج التنمية الخضراء والقادرة على الصمود والشاملة للجميع الذي أقرته مجموعة البنك الدولي مؤخرا.
4. **تفحص هذه المراجعة التقيميية أداء تمويل سياسات التنمية خلال الفترة المحددة، ونقاط القوة التي تتمتع بها هذه الأداة في دعم البلدان المتعاملة مع البنك الدولي أثناء تنفيذها لإصلاحات السياسات والمؤسسات ووضع الأساس لتحقيق تعاف مستدام في أعقاب جائحة كورونا.** وبينما يعيد العالم النظر في أولويات التنمية في أعقاب الجائحة، يستعرض هذا التقرير اتجاهات قروض تمويل سياسات التنمية وأدائها خلال فترة السنوات الست الماضية ويقدم توصيات بشأن كيفية تعزيز هذه القروض لضمان ملاءمتها للتصدي لتحديات التنمية الراهنة. وتفحص هذه المراجعة التقيميية أولا كيف ساعدت هذه القروض في دعم النمو المستدام وفي الحد من الفقر في سياق أزمات عالمية وإقليمية محددة في غضون السنوات الأربعة عشرة الماضية. ثم تركز على أربعة مجالات مختارة تمثل جوهر أولويات مجموعة البنك الدولي: (1) استدامة المالية العامة وإبقاء الدين في حدود يمكن الاستمرار في تحملها من أجل استقرار الاقتصاد الكلي وقدرته على الصمود في وجه التحديات، (2) تهيئة بيئة مواتية للقطاع الخاص من أجل دعم التنمية التي يقودها القطاع الخاص وخلق فرص العمل، (3) المساواة بين الجنسين، (4) التكيف مع تغير المناخ والتخفيف من حدة تأثيراته. ويطرح التقرير بعض الأفكار حول مدى المساندة التي قدمتها قروض تمويل سياسات التنمية لهذه المجالات في الماضي وكيف أنه يمكن الاستفادة منها في دعم نهج التنمية الخضراء القادرة على الصمود والشاملة للجميع في المستقبل.
5. **تواصل أداة تمويل سياسات التنمية تشجيع حوار السياسات المستدام والإصلاحات** في **مختلف البلدان المتعاملة مع البنك.** حيث قدم البنك 81 مليار دولار باستخدام هذه القروض خلال فترة المراجعة، من خلال 328 عملية لأغراض سياسات التنمية و16 عملية تكميلية.ومول البنك الدولي للإنشاء والتعمير 147 منها، بينما مولت المؤسسة الدولية للتنمية 181. وتمثل 26% في المتوسط من إجمالي تمويل البنك خلال فترة المراجعة، وقد أدت قروض تمويل سياسات التنمية إلى تكميل وتيسير أدوات تمويل البرامج وفقا للنتائج وتمويل البرامج الاستثمارية في إطار مجموعة أدوات الإقراض الخاصة بالبنك. ومن الناحية الجغرافية، حصلت أفريقيا على نصيب الأسد من حيث عدد عمليات سياسات التنمية (112 عملية تمت الموافقة عليها)، في حين حصلت أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي على أكبر حصة من ارتباطات تمويل سياسات التنمية (25% من المجموع). وارتفعت نسبة قروض تمويل سياسات التنمية في إجمالي ارتباطات البنك الدولي للإنشاء والتعمير إلى 39% في السنة المالية 2019، إذ قفزت بشدة من أدنى مستوى لها في 10 سنوات عند 22% في السنة المالية 2018. واستمرت هذه النسبة في الارتفاع في السنتين الماليتين 2020 و 2021، لتبلغ 36% و35% على التوالي، مما يعكس إلى حد كبير جهود البلدان للتصدي للجائحة. كما زادت حصة قروض تمويل سياسات التنمية في إجمالي ارتباطات المؤسسة الدولية للتنمية زيادة كبيرة خلال فترة المراجعة التقييمية، فبلغت ذروتها عند 24% في السنة المالية 2020، مقارنة بمتوسط سنوي قدره 12% في السنوات المالية 2011-2018.
6. **لا تزال سياسة البنك بشأن قروض تمويل سياسات التنمية سليمة في جوهرها، وتبين الشواهد مع مرور الوقت واختلاف المكان إنها تتسم بالفاعلية وكذلك المرونة في دعم برامج الإصلاح بالبلدان**. وقد أتاحت مجموعة قروض تمويل سياسات التنمية، سواء التمويل التكميلي، أو خيار السحب المؤجل، أو خيار السحب المؤجل لمواجهة مخاطر الكوارث، أو من خلال ضمانات، أو المستقل أو البرامجي، للمساندة التي يقدمها البنك التكيف مع مختلف الظروف والأغراض. وساعد استخدام قروض تمويل سياسات التنمية في استحداث ابتكارات (مثل دعم مكافحة العنف ضد المرأة، أو العمل المناخي أو التكنولوجيا الرقمية). وكانت هناك زيادة ملحوظة خلال فترة المراجعة في الإجراءات التدخلية متعددة القطاعات، وزيادة التركيز على جدول أعمال القطاع الحقيقي. وساندت قروض تمويل سياسات التنمية الإصلاحات المتعلقة بالزراعة، واستخدام الأراضي، وكفاءة استخدام الطاقة والقدرة التنافسية على مستوى الشركات. وركزت قروض تمويل سياسات التنمية أيضا على إدارة مخاطر الكوارث، واستمرارية القدرة على تحمل الديون، وتنمية القطاع الخاص، على النحو المبين في الفصل الثالث من هذه المراجعة التقيميية. كما أكملت قروض تمويل سياسات التنمية أنشطة العمل التمهيدي لمؤسسة التمويل الدولية واضطلعت بدور فعال في تعبئة موارد التمويل العام والخاص الأخرى وفي التنسيق مع شركاء التنمية. وأخيرا وليس آخرا، تكمل قروض تمويل سياسات التنمية وبرامج صندوق النقد الدولي بعضها بعضاً، وتدعمان إطارا سليما للاقتصاد الكلي وتتضافر جهودهما لدعم إصلاحات الاقتصاد الكلي، وخاصة إصلاحات المالية العامة والإصلاحات المتعلقة بالديون.
7. **وفي البلدان المتأثرة بأوضاع الهشاشة والصراع والعنف، أدت تمويل قروض سياسات التنمية دورا حاسما في دفع إصلاحات السياسات والمؤسسات، على الرغم من حدوث تراجع عن السياسات السابقة.** وخلال السنتين الماليتين 2020 و2021، ارتفعت ارتباطات المؤسسة الدولية للتنمية في مجال تمويل سياسات التنمية في البلدان المتأثرة بأوضاع الهشاشة والصراع والعنف إلى مستويات مرتفعة بلغت 1.8 و2.4 مليار دولار على التوالي. ويتطلب عدم التجانس بين البيئات الهشة والمتأثرة بالصراع (البلدان متوسطة ومنخفضة الدخل) وجود نهج مدروسة لاستخدام تمويل سياسات التنمية في تلك البيئات كما يتضح من إستراتيجية مجموعة البنك الدولي للتعامل مع أوضاع الهشاشة والصراع والعنف. ففي حين تلقى العراق، وهو بلد مؤهل للاقتراض من البنك الدولي للإنشاء والتعمير ومتأثر بتلك الأوضاع، تمويلا كبيرا من هذا النوع في السنة المالية 2016-2017، تم تقديم هذا التمويل في بيئات الهشاشة والصراع والعنف في الغالب إلى البلدان المتعاملة مع المؤسسة الدولية للتنمية خلال فترة المراجعة، ويتضح تركيز المؤسسة بشكل عام على تلك الأوضاع من خلال تقديم 25% من مجموع ارتباطات قروض سياسات التنمية التي تقدمها المؤسسة إلى تلك البلدان مقارنة مع 15% خلال السنوات المالية 2010-2015. ودعم تمويل سياسات التنمية في أوضاع الهشاشة والصراع والعنف الإصلاحات الهيكلية المتعلقة بإدارة القطاع العام، بما في ذلك إدارة المالية العامة والإدارة العامة: خلال هذه الفترة ركزت 41% من الإجراءات المسبقة في تمويل سياسات التنمية في تلك الأوضاع على هذا الموضوع مقارنة مع 23% في بيئات لا تعاني من تلك الأوضاع. فعلى سبيل المثال، قدمت قروض تمويل سياسات التنمية في جمهورية أفريقيا الوسطى المساندة لمؤسسات المالية العامة الناشئة وإدارة شؤون المالية العامة الأساسية والشفافية في المالية العامة للمساعدة في إعادة بناء ثقة الرأي العام في بيئة تشهد صراعات متكررة.[[2]](#footnote-2) ومن بين المجالات الأخرى التي دعمتها قروض تمويل سياسات التنمية في تلك البيئات، إصلاحات الطاقة (10%)، لا سيما من خلال سلسلة من القروض في كوت ديفوار والعراق وتوغو، والتنمية الريفية (6%). وكان أداء عمليات سياسات التنمية في هذه البيئات أقل بشكل طفيف منه في البيئات التي لا تعاني من هذه الأوضاع، إذ حصل نحو ثلثي عمليات سياسات التنمية على الأقل على تصنيف مرضٍ فيما يتعلق بالنواتج من مجموعة التقييم المستقلة خلال فترة المراجعة (مقابل 77% للبلدان غير المتأثرة بها).[[3]](#footnote-3) وتقر المراجعة التقيميية بالتحدي المتمثل في التغييرات المعاكسة في السياسات، وتعترف بأن بيئة السياسات العامة قد تدهورت في بعض البلدان المتأثرة بهذه الأوضاع التي تلقت برامج تمويل لأغراض سياسات التنمية خلال السنوات المالية 2016-2021 (أفغانستان، ومنطقة الساحل، والسودان).
8. **كان أداء تمويل سياسات التنمية جيدا خلال فترة المراجعة، وحقق نتائج جيدة، وواصل الإسهام بشكل إيجابي في نواتج التنمية في البلدان المتعاملة مع البنك**. وكان تصنيف مجموعة التقييم المستقلة لنواتج نحو 82% من تمويل سياسات التنمية التي أُقفلت خلال فترة المراجعة مرضياً إلى حد ما أو أكثر وذلك وفقا لقيمة الارتباطات، و75% قياسا على عدد العمليات. وكانت هذه النواتج متوافقة إلى حد كبير مع أهداف البنك الدولي (80% و75% على التوالي)، على الرغم من انخفاض الأداء مؤقتا بين السنتين الماليتين 2016 و 2018. وجاء أداء العمليات في البلدان المتعاملة مع البنك الدولي للإنشاء والتعمير أفضل منه في البلدان المؤهلة للاقتراض من المؤسسة الدولية للتنمية، وربما يعكس ذلك ارتفاع المخاطر التي جرى تقييمها في البلدان المؤهلة للاقتراض من المؤسسة. وكانت أداء قروض تمويل سياسات التنمية في أفريقيا وأمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي أقل كثيرا منه في مناطق أخرى. وبالنظر إلى النتائج، فإن أكثر من ثلاثة أرباع النتائج المتوقعة من قروض تمويل سياسات التنمية قد تحققت جزئيا على الأقل، وكان أداء البلدان المتعاملة مع البنك الدولي للإنشاء والتعمير أفضل بكثير من البلدان المؤهلة للاقتراض من المؤسسة الدولية للتنمية. وترتبط قروض تمويل سياسات التنمية بشكل إيجابي بتحسين السياسات والمؤسسات (كما يتضح من درجات تقييم السياسات والمؤسسات القُطرية)، وعندما يتم قياس أداء تمويل سياسات التنمية من خلال تأثير هذه الأداة على تصنيفات تقييم السياسات والمؤسسات القُطرية، يستمر تمويل سياسات التنمية في التأثير على هذه التصنيفات بشكل إيجابي.
9. **وتحقق تقدم كبير لمساعدة فرق العمل على تنفيذ أحكام سياسة البنك المتعلقة بتمويل سياسات التنمية لضمان تلبية المتطلبات الاجتماعية والبيئية في تمويل سياسات التنمية بشكل مناسب[[4]](#footnote-4)، وذلك استجابة لتوصيات المراجعة التقيميية لعام 2015**. وخضع دليل إرشادات الموظفين بشأن تقييم آثار تمويل سياسات التنمية على البيئة والموارد الطبيعية والغابات للتنقيح، وأُدرج في معاهد تدريب موظفي البنك. وقد تم تحديث مذكرة الممارسات الجيدة لعام 2004 بحيث تشمل المزيد من مجالات السياسات التي يغطيها تمويل سياسات التنمية، وأُدرج جدول لفحص الآثار البيئية والاجتماعية في وثائق برامج تمويل سياسات التنمية. كما تحسنت جودة تحليلات الفقر والأثر الاجتماعي.وكشف تقرير صدر عام 2016 بشأن تحليلات الفقر والأثر الاجتماعي عن زيادة مستوى الوعي والفهم لهذه التحليلات في البنك، وكذلك عن تعميم هذ الأداة. واستخدمت هذه التحليلات مجموعة من الأدوات التحليلية التي دمجت تحليل الفقر مع تحليل الأثر الاجتماعي للإجابة على الأسئلة ذات الصلة، مثل تأثير إلغاء الدعم على الأسر المعيشية، والآثار التوزيعية للإصلاحات الضريبية، وتأثيرات الإصلاحات المختلفة المواتية لمناخ الأعمال. كما ساعدت هذه التحليلات في تعزيز الوعي العام، والشفافية، والنقاش العام، لا سيما عندما أعدت الفرق تحليلات الفقر والأثر الاجتماعي في وقت مبكر من عملية إعداد تمويل سياسات التنمية. وقد تم تدعيم عمليات الاستعراض الداخلي مع وجود فريق متفرغ من المتخصصين يستعرض تقييم الفريق على مستوى المراجعات المؤسسية لتمويل سياسات التنمية.
10. **تُعد قروض تمويل سياسات التنمية بالغة الأهمية في دعم التصدي للأزمات، كما يتضح من استخدامها وأدائها خلال الأزمات العالمية والإقليمية.** بلغ استخدام قروض تمويل سياسات التنمية ذروته خلال الأزمة المالية العالمية 2009-2010، حينما زادت حصة تلك القروض من 32% في المتوسط من إجمالي الارتباطات في السنوات المالية 2001-2008 إلى 39% خلال السنتين الماليتين 2009 و2010. كما زادت نسبة قروض تمويل سياسات التنمية أيضا استجابة لأزمة كورونا، من 24% من مجموع الارتباطات خلال الثلاثة أرباع الأولى من السنة المالية 2020 إلى 36% في الربع الأخير. وشكلت ما نسبته 27% من إجمالي الارتباطات في السنة المالية 2021، إذ تسارعت وتيرة المشروعات الاستثمارية بشدة، كما تم التعجيل بصرفها لدعم الاستجابة المتصلة بقطاع الرعاية الصحية خلال الأزمة، مثل شراء الإمدادات الصحية واللقاحات. وتحلل المراجعة التقيميية استخدام قروض تمويل سياسات التنمية خلال خمس أزمات كبيرة[[5]](#footnote-5) ووجدت أن تقديم هذه القروض في وقت الأزمات ركز على الإصلاحات ذات الصلة مع ضمان التعاون الوثيق مع صندوق النقد الدولي وشركاء التنمية الرئيسيين. واستخدم البنك القروض القائمة بذاتها لتمويل سياسات التنمية بشكل أكثر تواترا من أدوات التمويل البرامجي أثناء الأزمات، خلافاً للفترات الخالية من الأزمات. وسرع البنك وتيرة الإعداد لعمليات تمويل سياسات التنمية لمواجهة الأزمات، واُختصر وقت الإعداد لكن مع الحفاظ على متطلبات العناية الواجبة (خاصة في أثناء الجائحة). وإلى جانب إدارة القطاع العام والإدارة العامة، تهدف قروض تمويل سياسات التنمية خلال الأزمات إلى مساندة الإصلاحات الرامية للتعامل مع الظروف الفريدة لكل أزمة (مثل الرعاية الصحية لمرضى الإيبولا، والدعم الاجتماعي لتوفير الغذاء، والقطاع المالي خلال الأزمة المالية العالمية، وما إلى ذلك) والحفاظ على مستوى من التركيز على أجندة الإصلاحات في الأجل المتوسط. وتلقت البلدان المتأثرة بأوضاع الهشاشة والصراع والعنف مساندة قوية بشكل خاص خلال أزمات الإيبولا والغذاء وأسعار النفط التي أثرت على تلك البلدان بشدة. وتغطي استجابة قروض تمويل سياسات التنمية لأزمة فيروس كورونا مجموعة متنوعة من الإصلاحات، بما يتسق مع ركائز ورقة نهج مجموعة البنك الدولي مع البناء على حوار السياسات وأولويات الإصلاح في البلدان التي تحصل على التمويل.[[6]](#footnote-6) وأثبتت أداة خيار السحب المؤجل لمواجهة مخاطر الكوارث، التي تم إعدادها للمساعدة في توفير سيولة بسرعة للبلدان المتعاملة مع البنك تمكنها من مواجهة الكوارث الطبيعية، نجاعتها في الاستجابة الطارئة لجائحة كورونا، كما يتضح من العدد الكبير من المدفوعات من خيارات السحب المؤجلة الحالية لمواجهة مخاطر الكوارث في عام 2020.
11. **وإلى جانب الاستجابة للأزمات، تركز المراجعة التقيميية على أربعة مجالات تستند إلى الاتفاقيات الأساسية لمجموعة البنك الدولي:** (1) استدامة المالية العامة وإبقاء الدين في حدود يمكن الاستمرار في تحملها من أجل تعزيز قدرة الاقتصاد الكلي على الصمود في مواجهة التحديات، (2) تهيئة بيئة مواتية للقطاع الخاص، (3) المساواة بين الجنسين، (4) التكيف مع تغير المناخ والتخفيف من حدة تأثيراته. ويتم تسليط الضوء على خصائص البلدان المتأثرة بأوضاع الهشاشة والصراع والدول الصغيرة في هذه المجالات. ويخلص التقرير إلى أن عمليات تمويل سياسات التنمية التي دعمت هذه المجالات عالجت الإصلاحات ذات الصلة وكان أداؤها جيدا بشكل عام. غير أن هناك مجالا لتعزيز هذه الأداة لدمج الدروس المستفادة والاستجابة لتحول أولويات التنمية مع تعافي البلدان النامية من الأزمة غير المسبوقة التي سببتها الجائحة.
12. **عندما تحتاج البلدان إلى زيادة الحيز المتاح في المالية العامة بغية الاستثمار في رأس المال المادي والبشري وبناء قدرة الاقتصاد على مواجهة التحديات، يستكمل الدعم الذي يقدمه تمويل سياسات التنمية لإصلاحات السياسات التي تدعيم استمرارية القدرة على تحمل الديون وأوضاع المالية العامة الجهود العالمية الرامية إلى معالجة المخاطر المتعلقة بالديون**. وخلال فترة المراجعة، ركز نحو ثلث تمويل سياسات التنمية على إصلاح المالية العامة والإصلاحات المتعلقة بالديون، وانصب تركيز ما يقرب من نصف هذه القروض في البلدان المتأثرة بالهشاشة والصراع والعنف على هذه المجالات. وكانت هناك زيادة مطردة في التركيز على إجراءات تعبئة الإيرادات بما في ذلك الإصلاحات الضريبية وخفض النفقات الضريبية. وساند عدد من الإجراءات تحسين إدارة الإنفاق. وتضمنت الإصلاحات المتعلقة بالإنفاق توجيه الدعم إلى مستحقيه بصورة أفضل والإصلاحات الرامية إلى رفع كفاءة الإنفاق في مجالات الصحة، والتعليم، والحماية الاجتماعية (وغالبا ما يعتمد ذلك على توصيات مراجعات الإنفاق العام). وركز نحو نصف تمويل سياسات التنمية في البلدان المعرضة لمخاطر متوسطة أو عالية من حالة المديونية الخارجية الحرجة على إصلاحات المالية العامة والإصلاحات المتعلقة بالديون، وتضمن 90% من قروض سياسات التنمية في البلدان التي تعاني من المخاطر مرتفعة لحالة المديونية الحرجة إجراء مسبقا واحدا على الأقل يركز على استدامة أوضاع المالية العامة أو استمرارية القدرة على تحمل الديون. وخلال السنة المالية 2021، أدت قروض تمويل سياسات التنمية إلى تعزيز سياسة تمويل التنمية المستدامة التي بدأ العمل بها مؤخرا، وساعدا في تعزيز إصلاحات المالية العامة في كثير من البلدان المؤهلة للاقتراض من المؤسسة الدولية للتنمية. وكان أداء قروض البنك لتمويل سياسات التنمية المخصصة لمعالجة جوانب الديون وضبط أوضاع المالية العامة أفضل في البلدان التي تنفذ برامج لصندوق النقد الدولي، مما يشير إلى وجود آثار تكميلية بين البرنامجين.
13. **ومن خلال تهيئة بيئة أكثر ملاءمة لتنمية القطاع الخاص، تضطلع قروض تمويل سياسات التنمية بدور رئيسي في تعبئة رأس المال الخاص ودعم النمو الذي يقوده هذا القطاع في البلدان المتعاملة مع البنك، وهو أمر بالغ الأهمية في حالة ضيق الحيز المتاح للإنفاق في المالية العامة، على النحو الذي أقرته أولوية مجموعة البنك الدولي للوظائف والتحول الاقتصادي.** وتعمل إصلاحات البيئة الملائمة لقطاع الأعمال على تسهيل الاستثمار الخاص من خلال إدخال تحسينات شاملة على مناخ الأعمال، بدلا من تعبئة مشروعات استثمارية محددة. وقد تضمن ثلثا قروض تمويل سياسات التنمية خلال فترة المراجعة إجراء واحدا على الأقل يتصل بالسياسات يهدف إلى تحسين البيئة الملائمة لقطاع الأعمال في 78 بلدا، بتمويل إجمالي قدره 39 مليار دولار. واستكمل تمويل سياسات التنمية مجموعة من الإجراءات التدخلية الأخرى لمجموعة البنك الدولي، بما في ذلك الخدمات الاستشارية لمؤسسة التمويل الدولية. كانت أهداف السياسات الأكثر توجيهاً هي: (1) التوسع في توفير بنية تحتية منخفضة التكلفة يمكن التعويل عليها من خلال الإصلاح التنظيمي أو مشاركة القطاع الخاص (متضمنة في 57% من العمليات الموجهة لخدمة إصلاحات البيئة الملائمة لقطاع الأعمال)؛ (2) تذليل العقبات أمام دخول مؤسسات الأعمال الجديدة إلى السوق وتبسيط إدارة الضرائب (52%)؛ (3) تخفيف المخاطر وحالة عدم اليقين التي تواجه المشغلين من القطاع الخاص عن طريق تدعيم الإطار القانوني (50%)؛ (4) تعميق التكامل مع الاقتصاد العالمي من خلال تيسير التجارة والخدمات اللوجستية (41%). وقد جرى تنفيذ معظم العمليات التي تنطوي على مكونات تتعلق بإصلاحات البيئة الملائمة لقطاع الأعمال من خلال سلسلة برامجية، مما يعكس الطبيعة متوسطة الأجل لهذه الأجندة. كما تم تنفيذ العمليات الموجهة لتعزيز هذه الإصلاحات، وغيرها من عمليات تمويل سياسات التنمية، ونجحت في خفض تكاليف ممارسة الأعمال، وتحسين سبل تسهيل التجارة، وتيسير عملية تعبئة رؤوس الأموال الخاصة.
14. **لقد دمجت قروض تمويل سياسات التنمية بشكل متزايد الجوانب المتعلقة بالمساواة بين الجنسين، بما يتوافق بشكل وثيق مع اتجاهات استراتيجية مجموعة البنك المعنية بالمساواة بين الجنسين للسنوات 2016-2023، من الملكية والقدرة على التصرف في الأصول، وتوفير عدد أكبر وأفضل من الوظائف، والقدرات البشرية، إلى التعبير عن الرأي والولاية على النفس**. وقد زادت نسبة قروض سياسات التنمية التي تراعي اعتبارات المساواة بين الجنسين بشكل مطرد من 24% في السنة المالية 2017 إلى 70% في السنة المالية 2021. وكان تمويل سياسات التنمية بالكامل في جنوب آسيا خلال السنة المالية 2021 يراعي اعتبارات المساواة بين الجنسين. وقد أسفرت الإجراءات المسبقة عن نتائج مهمة متنوعة من حيث زيادة فرص الحصول على التمويل أو الحق في الملكية، وزيادة الوظائف التي تشغلها النساء، والمشاركة في مرحلة ما قبل المدرسة، وتعزيز حماية الطفل، والحصول على التعليم والصحة، والإنترنت أو الكهرباء، والحد من تسرب الفتيات من التعليم، ومساندة الناجيات من العنف ضد المرأة، أو زيادة تمثيل النساء في الانتخابات المحلية. وقد تبينت الأهمية البالغة للحوار المتعمق بشأن السياسات، الذي تتضمنه عملية تمويل سياسات التنمية، في بناء الوعي بشأن قضايا المساواة بين الجنسين وآثارها الإنمائية. وشملت مجموعة متنوعة من برامج تمويل سياسات التنمية المبتكرة إصلاحات دعمت التوازن والمساواة بين الجنسين في مختلف الأوضاع القُطرية من بينها برنامج تمويل سياسات التنمية لجهود الاستجابة للأزمة والتعافي منها في غواتيمالا للسنة المالية 2021 الذي شجع الشمول المالي للنساء، وبرنامج تمويل سياسات التنمية في ألبانيا للسنة المالية 2020 والذي دعم الأطر المؤسسية لرسم السياسات التي تراعي اعتبارات المساواة بين الجنسين.
15. **ودفعت التحديات المتزايدة للتكيف مع تغير المناخ والتخفيف من حدة تأثيراته في البلدان المتعاملة مع البنك برامج تمويل سياسات التنمية إلى تكثيف المساندة للإصلاحات المتعلقة بتغير المناخ.** وخلال السنة المالية 2021، بلغت المنافع المناخية المشتركة لتمويل سياسات التنمية 26%، وحققت جميع برامج تمويل سياسات التنمية تقريبا (97%) منافع مشتركة، بعد أن كانت 7% فقط في السنة المالية 2015. وتشمل إجراءات السياسات المتعلقة بتدابير التكيف إدارة السواحل، وتحديث خطط استخدام الأراضي البلدية، والحفاظ على الغابات والمياه، والتخفيف من الآثار بما في ذلك مراعاة البيئة في قطاعي الطاقة والنقل بهدف الحد من التلوث. وكان خيار السحب المؤجل لمواجهة الكوارث (وامتداده إلى البلدان المؤهلة للاقتراض من المؤسسة الدولية للتنمية في العملية الثامنة عشرة لتجديد موارد المؤسسة) مفيدا بشكل خاص في دعم القدرة على مواجهة آثار تغيّر المناخ، نظرا لتركيزه على سياسات إدارة مخاطر الكوارث. وبلغ متوسط المنافع المناخية المشتركة لمحفظة العمليات الجاري تنفيذها لتمويل سياسات التنمية التي تضم خيار السحب المؤجل لمواجهة الكوارث 84%، وهو ما يعود إلى حد كبير إلى الإجراءات المتصلة بالسياسات التي تدعم التكيف مع المناخ. وساعدت عمليات تمويل سياسات التنمية المتتالية التي تضم خيار السحب المؤجل لمواجهة الكوارث للفلبين في بناء نظام قُطري لإدارة مخاطر الكوارث، في حين دعم أول تمويل من هذا النوع في بلد مؤهل للاقتراض من المؤسسة الدولية للتنمية (كينيا، السنة المالية 2018) إصلاحات التكيف المتعلقة باستخدام الأراضي وإدارة موارد المياه. وبشكل عام، كان أداء تمويل سياسات التنمية الذي يركز على المناخ جيدا. ورغم أن مجموعة التقييم المستقلة صنفت 35% فقط من عمليات تمويل سياسات التنمية المخصصة للتصدي لتغير المناخ حتى الآن، فقد حصلت جميعها على تصنيفات مرضية أو مرضية إلى حد ما. وحققت الإصلاحات التي تركز على المناخ والتي يدعمها تمويل سياسات التنمية نتائج تتراوح بين تقديم حوافز أكبر لخفض الانبعاثات، وتدعيم الأطر الاستراتيجية القُطرية لتغير المناخ، والإنفاق الحكومي المتسق مع التخفيف من تأثيرات تغير المناخ والتكيف معه، وتقديم حوافز للاستثمارات المالية الخضراء، أو نتائج على مستوى القطاعات تتمثل في زيادة فرص الحصول على تكنولوجيات تراعي الاعتبارات المناخية، وزيادة نسبة استخدام الأراضي والحراجة في ظل الممارسات المستدامة أو زيادة استخدام الطاقة المتجددة، وتخزين الطاقة، واستخدام الكهرباء في التدفئة والنقل، وخفض تكاليف الطاقة وزيادة كفاءة استخدامها.

**التوصيات الرئيسية**

1. **واصلت قروض تمويل سياسات التنمية مساندة إصلاح السياسات ذات الصلة وتلبية حاجة البلدان المتعاملة مع البنك في صرف التمويل بسرعة لدعم الميزانية.** وفي ظل ظروف التشغيل الصعبة خلال السنة المالية 2022 وما بعدها (ارتفاع معدل الفقر المدقع بما في ذلك في البلدان متوسطة الدخل، وارتفاع الديون، وتدهور أوضاع المالية العامة في البلدان المتعاملة مع البنك) فضلا عن زيادة طموح مجموعة البنك الدولي المتمثل في إطار التنمية الخضراء والقادرة على الصمود والشاملة للجميع لعام 2021 وأجندة التأهب، هناك بعض التحسينات التي يمكن إجراؤها لرفع فاعلية الأداة وتدعيم أثرها.
2. **أولا، يمكن المضي في تحسين عمليات تمويل سياسات التنمية التي تضم خيار السحب المؤجل لمواجهة الكوارث بغية تدعيم مساندة البنك للاستعداد لمواجهة الأزمات والتعامل معها.** وفي الوقت الذي تستكشف فيه مجموعة البنك الدولي سبل تدعيم منتجات التمويل الخاصة بها بهدف مساندة الاستعداد لمواجهة الأزمات والاستجابة لها، يمكن تعزيز عمليات تمويل سياسات التنمية التي تضم خيار السحب المؤجل لمواجهة الكوارث من أجل الحصول على مصادر تمويل إضافية لدعم السيولة بسرعة مع تحفيز المزيد من الإصلاحات الرامية للتأهب للأزمات والتكيف مع تغير المناخ. وكانت عمليات تمويل سياسات التنمية البرامجية التي تضم مكون خيار السحب المؤجل لمواجهة الكوارث مفيدة خلال الجائحة. وكان خيار السحب المؤجل لمواجهة الكوارث ذا أهمية بالغة كمصدر للمساندة في حالات الطوارئ، وساعدت العوامل المحفزة للسحب البلدان في الحصول على السيولة بسرعة. وهناك عدد من الوسائل التي يمكن أن تكون من خلالها خيارات السحب المؤجل لمواجهة الكوارث أكثر ملاءمة كأداة للتأهب للأزمات والاستجابة لها، لا سيما في البلدان المؤهلة للاقتراض من المؤسسة الدولية للتنمية. أولا، من شأن توسيع تعريف العامل المحفز ليشمل أشكالاً مختلفة من الأزمات (مثل الغذاء) أن يزود البلدان بخطط مُحسَّنة لمواجهة الطوارئ. ثانيا، يمكن أن تشتمل هذه الأداة بصورة أكثر منهجية على سبل لدعم الإصلاحات ذات الصلة بنظم الحماية الاجتماعية ضمن مجموعة الإصلاحات التي تدعمها عمليات تمويل سياسات التنمية التي تضم خيارات السحب المؤجل لمواجهة الكوارث. وقد أبرزت الجائحة الحاجة إلى وجود نظم للحماية الاجتماعية تؤدي وظائفها على الوجه الصحيح من أجل الاستجابة للأزمات، مع تحديد المستفيدين بشكل فعال وترتيبات الوصول السهل عبر الحلول الرقمية إذا اقتضى الأمر. ويمكن النظر في هذه الإصلاحات ضمن أطر السياسات التي تدعمها خيارات السحب المؤجل لمواجهة الكوارث من أجل تقوية التأهب لمواجهة الأزمات. ويتمثل المجال الثالث للتحسين في تعزيز مساندة الاستعداد لمواجهة الأزمات من خلال برامج استثمارية تكميلية وخدمات تحليلية واستشارية، بين الموافقة على خيار السحب المؤجل لمواجهة الكوارث وصرفه في نهاية المطاف، وهو ما يمكن أن يحدث فترة زمنية أطول من عمليات تمويل سياسات التنمية الأخرى بكثير، في ضوء الأحكام الواردة في سياسات تمديد هذه العمليات. أخيرا، لتخفيف القيود التي يفرضها تخصيص الأموال لأغراض الطوارئ وتحقيق التوازن بين توفير تسهيل ائتماني تمت الموافقة عليه مسبقا يقدم دعما فوريا للسيولة وعدم تقييد الموارد الشحيحة في أداة مشروطة، يمكن استخدام مكونات الاستجابة في حالات الطوارئ المحتملةبشكل أكثر تواترا مع خيارات السحب المؤجل لمواجهة الكوارث للاستفادة بشكل أفضل من أي أرصدة قروض غير مدفوعة عبر محفظة بلد ما من خلال مكونات الاستجابة في حالات الطوارئ المحتملة والآليات الأخرى. وبالنسبة للبلدان المؤهلة للاقتراض من المؤسسة الدولية للتنمية، يمكن النظر في مجموعة متنوعة من الأدوات ومصادر التمويل المحسّنة، بما في ذلك الاستخدام الأكثر فاعلية لمكونات الاستجابة في حالات الطوارئ المحتملةعلى مستوى المحافظ، وزيادة المخصصات لنافذة التصدي للأزمات، وتحسين حوافز استخدام خيارات السحب المؤجل لمواجهة الكوارث.
3. **ثانيا، يمكن زيادة التركيز على إصلاحات المالية العامة والإصلاحات المتعلقة بإدارة الديون عند تمويل سياسات التنمية في البلدان التي تواجه مخاطر كبيرة تتعلق بالديون.** وبعد أزمة كورونا، سيحتاج الكثير من البلدان إلى إعادة بناء الحيز المتاح في المالية العامة والاستمرار في معالجة أوجه الضعف التي خلفتها الجائحة بشكل استباقي.   
    ولا يزال العديد من البلدان يواجه تحديات تتمثل في عدم كفاية تعبئة الموارد المحلية ومخاطر الديون الكبيرة على النحو المحدد.إن سياسة تمويل التنمية المستدامة التي بدأ العمل بها مؤخرا تستكمل وتدعيم مساندة تمويل سياسات التنمية لإدارة الديون، واستدامة المالية العامة، وشفافية الديون في البلدان المؤهلة للاقتراض من المؤسسة الدولية للتنمية. وهناك ميزة في ربط عمليات تمويل سياسات التنمية بشكل وثيق مع الإجراءات الخاصة بالأداء والسياسات التي يتم إعدادها في إطار سياسة تمويل التنمية المستدامة، وذلك دعما لسياسات المالية العامة السليمة وشفافية الديون وإدارتها. فضلا عن ذلك، يمكن زيادة التركيز على إصلاحات المالية العامة والإصلاحات المتعلقة بالديون في تمويل سياسات التنمية المقدم للبلدان المعرضة بدرجة أكبر لمخاطر المديونية الحرجة. ومن خلال المساهمة في قدرة الاقتصاد الكلي على تحمل الصدمات وإتاحة حيز مالي للاستثمار البشري والمادي، تعمل هذه الإصلاحات بشكل فعال على تمهيد الطريق أمام دعم الجهود الرامية إلى تحقيق تعاف أخضر قادر على الصمود وشامل للجميع، والبناء على نهج التنمية الخضراء والقادرة على الصمود والشاملة للجميع.
4. **ثالثا، هناك مجال لتحسين رصد النتائج ووضع منهجية لقياس التأثير على تعبئة رأس المال للسياسات المدعومة من تمويل سياسات التنمية.** يقوم القطاع الخاص بدور رئيسي في تحقيق النمو المستدام وخلق فرص العمل وهو ما يعد بدوره عنصرا أساسيا في الشمول الاجتماعي. ويمكن إيلاء مزيد من الاهتمام لصياغة إصلاحات تؤدي إلى خلق وظائف أكثر جودة.وفي حين تركز منهجية بنوك التنمية متعددة الأطراف المعنية بتعبئة رؤوس أموال القطاع الخاص على تعبئة المعاملات مباشرة، فإن تمويل سياسات التنمية يقوم بدور كبير في تهيئة بيئة تستقطب المزيد من استثمارات رؤوس الأموال الخاصة. ومن شأن تحسين رصد وقياس الدعم الذي يقدمه تمويل سياسات التنمية لسياسات تتراوح بين تقديم المساندة لبيئة الاستثمار الخاص الأوسع نطاقاً، إلى الشراكات مع القطاع العام من خلال عمليات الشراء العام، وعلاقات الشراكة بين القطاعين العام والخاص، وتصفية الاستثمارات والخصخصة أن يسهل تعميق فهم كيف تساند أدوات تمويل سياسات التنمية عملية تعبئة رؤوس أموال القطاع الخاص.
5. **رابعا، من خلال البناء على التقدم الكبير الذي تم إحرازه في غضون السنوات القليلة الماضية**، **تلوح فرصة لتعميم المساواة بين الجنسين بشكل أكثر اتساقا عبر المناطق والبلدان في الإصلاحات السياسية والمؤسسية التي يدعمها تمويل سياسات التنمية**. وكان الاهتمام بجوانب المساواة بين الجنسين في المناطق متفاوتا. وتبرز الحاجة إلى تحقيق تعافٍ قوي كذلك أهمية التمكين الاقتصادي للمرأة. وسيؤدي تعليم الفتيات، إلى جانب تنظيم الأسرة والصحة الإنجابية والجنسية، وتوفير الفرص الاقتصادية للمرأة إلى تسريع أبعاد التنمية الخضراء القادرة على الصمود والشاملة للجميع.
6. **أخيرا، على الرغم من أن جميع عمليات تمويل سياسات التنمية تقريبا تشتمل حاليا على بعض التمويل المخصص لمكافحة تغير المناخ فهناك حاجة لبذل المزيد من الجهد من أجل إحداث تأثير إيجابي.** ونظرا لأن جزءا كبيرا من جدول أعمال المناخ يتعلق بالتغير في السياسات والمؤسسات، فإن تمويل سياسات التنمية يمكن أن يقدم دعما فعالا لمسار التنمية منخفض الانبعاثات والقادر على الصمود في وجه تغير المناخ في البلدان المتعاملة مع البنك. ويمكن للتركيز بصوة أكثر منهجية على تدابير السياسات والإجراءات المؤسسية كبيرة الأثر في تمويل سياسات التنمية أن يساعد على تحقيق المواءمة بين السياسات ذات الصلة بالمناخ في البلدان المتعاملة مع البنك وبين أهداف اتفاق باريس. إن مواصلة التركيز على الإصلاحات في المجالات التي تدعم جهود التخفيف- مثل الطاقة المتجددة، والنقل، وإصلاح دعم الطاقة- وكذلك تلك التي تركز على التكيف- مثل الزراعة المراعية للظروف المناخية والحفاظ على المياه- من شأنه أن يساعد في توفير سبل إضافية تمكن هذه الأداة من مساندة القدرة على مواجهة آثار تغيّر المناخ ومسارات التنمية منخفضة الانبعاثات.

1. <https://thedocs.worldbank.org/en/doc/545241485963738230-0270022017/original/DC20160008.pdf>.

   <https://www.worldbank.org/en/news/press-release/2018/04/21/world-bank-group-shareholders-endorse-transformative-capital-package>

   <https://ida.worldbank.org/replenishments/ida18-replenishment>

   <https://ida.worldbank.org/replenishments/ida19> [↑](#footnote-ref-1)
2. جمهورية أفريقيا الوسطى، التمويل الأول والثاني لضبط أوضاع المالية العامة وتحقيق الشمول الاجتماعي (P168035 و P168474) [↑](#footnote-ref-2)
3. يشير "مرض" إلى تصنيف مجموعة التقييم المستقلة لإحدى النواتج على إنه "مرضٍ إلى حد ما" أو أكثر. يرجى ملاحظة أن مجموعة التقييم المستقلة لم تقيم سوى 24 قرضاً لتمويل سياسات التنمية في الأوضاع الهشة والمتأثرة بالصراع والعنف خلال تلك الفترة. [↑](#footnote-ref-3)
4. تتطلب سياسة البنك الخاصة بتمويل سياسات التنمية تقييم ما إذا كانت للإجراءات المسبقة في عمليات سياسات التنمية تأثيرات كبيرة على أوضاع الفقر والآثار التوزيعية، خاصة على الفئات الفقيرة والأكثر احتياجاً. وبالمثل، يحلل البنك بشكل منهجي احتمالات أن تكون للسياسات القُطرية المحددة التي تدعمها عملية ما "آثار مهمة" إيجابية أو سلبية على البيئة والغابات والموارد الطبيعية الأخرى في البلد. [↑](#footnote-ref-4)
5. كانت هناك خمس أزمات إقليمية وعالمية بين عامي 2008 و2021 غطت 207 عمليات، وشهدت هذه الفترة أربع أزمات تاريخية: (1) صدمة أسعار الغذاء في 2007-2008؛ (2) الأزمة المالية العالمية 2008-2010؛ (3) تفشي فيروس الإيبولا في غرب أفريقيا خلال الفترة من 2014 إلى 2016؛ (4) صدمة أسعار النفط في 2014-2016. أما الأزمة الخامسة فهي جائحة كورونا المستمرة، التي وافق البنك الدولي على 101 عملية للتصدي لها بين الربع الأخير من السنة المالية 2020 والربع الأخير من السنة المالية 2021 في جميع مناطق عمل البنك الدولي. [↑](#footnote-ref-5)
6. وفقا لورقة نهج الاستجابة لأزمة فيروس كورونا الصادرة عن مجموعة البنك الدولي بعنوان "إنقاذ الأرواح وزيادة الأثر والعودة إلى المسار الصحيح"، في يونيو/حزيران 2020، تضمن تمويل سياسات التنمية إجراءات عبر أربع ركائز: الركيزة 1 - إنقاذ الأرواح، الركيزة 2 - حماية الفقراء والفئات الأولى بالرعاية، الركيزة 3 - دعم النمو المستمر لأنشطة الأعمال وتوفير فرص العمل، الركيزة 4 - تدعيم السياسات والمؤسسات والاستثمارات. http://documents1.worldbank.org/curated/en/136631594937150795/pdf/World-Bank-Group-COVID-19-Crisis-Response-Approach-Paper-Saving-Lives-Scaling-up-Impact-and-Getting-Back-on-Track.pdf [↑](#footnote-ref-6)